نتيجة توسّع إنتاج القطاعين النفطي وغير النفطي

«الوطني»: الاقتصاد القطري يتعافى بوتيرة سريعة وتوقعات بتقلّص العجز المالي

ارتفاع نمو الاقتصاد القطري من 1.5 % على أساس سنوي في 2017 إلى 1.8 % في 2018

العجز المالي سيتقلص إلى 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2019

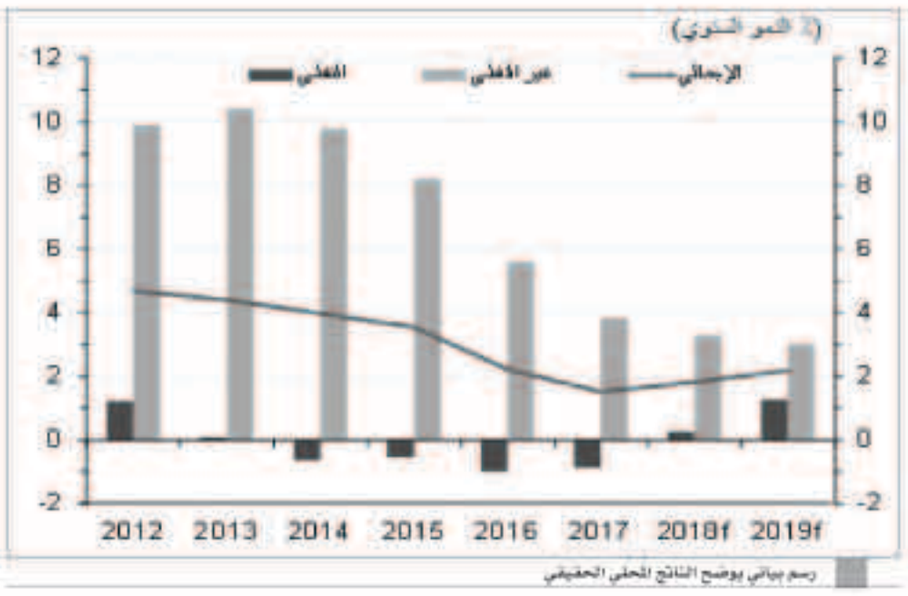

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الحقيقي

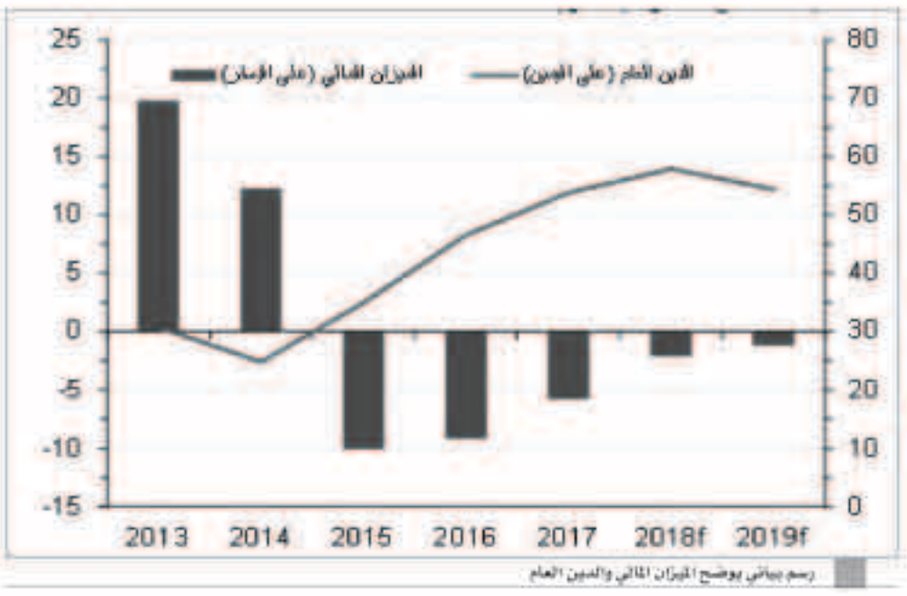

رسم بياني يوضح الميزان المالي والدين العام

دعم السلطات الحكومية للقطاع المصرفي من خلال ضخ السيولة مع تعافي الاحتياطات العالمية

معنويات الأسواق إيجابية مع تحسين وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني لنظرتها المستقبلية لقطر من سلبية إلى مستقرّة

من الواضح ان قطر قد تمكنت من التاقلم مع القيود التجارية عليها، حيث قامت السلطات بإعادة توجيه المسار التجاري ومسار السفر كما عملت على استقرار التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، والتي تسارعت في الأشهر التي عقبت قطع العلاقات الدبلوماسية. ويبدو ان نمو الودائع المصرفية قد بدأ بالارتفاع ببطء ليبلغ في مايو 3.0٪ على أساس سنوي وذلك بدعم من السيولة التي ضخت في القطاع العام بقيمة 30 مليار دولار (فقد بلغت السيولة اعلى مستوياتها في يناير 2018 عند 75٪+ على أساس سنوي)، وقد جاءت هذه السيولة لتعوّض عن انخفاض الودائع المصرفية في القطاع الخاص ولغير المقيمين بنحو اكثر من 21 مليار دولار. إذ لم تستعيد تلك الودائع مستوياتها قبل الأزمة الدبلوماسية، بل ظلت متدنية عند 5.3٪- على أساس سنوي و24.1٪- في مايو وذلك على التوالي. بالمقابل، سجّل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموا قويا، حيث تسارع نموه ليصل إلى 10.7٪ على أساس سنوي في مايو وذلك بدعم من ارتفاع الطلب على الائتمان في قطاعات الاستهلاك والتجارة العامة والخدمات والعقار. وذلك بالرغم من الزيادة المجملة في تكاليف الاقتراض التي ظهرت رغم قيام مصرف قطر المركزي برفع سعر الفائدة الرئيسية إلى 2.5٪ وسعر الشراء إلى 5٪، اي مرة واحدة فقط بواقع 25 نقطة منذ بداية العام 2017. واستقرت اسعار الفائدة بين البنوك «الإنتربنك» عند ما يقارب 2.6٪.

تباطؤ التضخم بسبب ضعف قطاع العقار

تراجع التضخم إلى 0.1٪ على أساس سنوي في يونيو، نتيجة الضغوط التي ولدها الضعف المستمر في قطاع العقار، وذلك بعد تراجع أسعار السكن والخدمات، التي تشكّل 22٪ من سلة التضخم، بواقع 4.3٪ على أساس سنوي في الشهر نفسه. وتراجع التضخم العام في يونيو بالرغم من رفع السلطات أسعار الوقود المحلية في مايو، كما تسبب اعتدال نمو الكثافة السكانية في تباطؤ الطلب، والتي يُذكر انها تسارعت في ظل الخلاف الدبلوماسي بواقع 1.4٪ على أساس سنوي في يونيو. ومن غير المحتمل ان يتجاوز متوسط التضخم نسبة 0.7٪ في العام 2018.

توقعات بتقلّص العجز المالي

بدأت الأوضاع المالية العامة في قطر بالاستقرار نسبياً على إثر ارتفاع أسعار النفط وبذل الحكومة جهود لتحقيق التعزيز المالي، مثل خفض الدعوم ودمج الوزارات وغيرها من إجراءات، مما ادى إلى خفض المصروفات العامة بواقع 12٪ في العام 2017. ومن المتوقع ان يستمر العجز المالي بالتقلص ليصل في العام 2019 إلى 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على خلفية قوة أسعار الطاقة وإيجاد أدوات من شانها تحقيق إيرادات إضافية في القطاع غير النفطي كضريبة القيمة المضافة التي من المفترض تطبيقها العام المقبل.

وقد قامت السلطات بتمويل العجز من خلال أدوات الدين المحلية بصورة رئيسية، إلا أن قطر قد عادت للاستثمار في أسواق الدين العالمية في أبريل محققة عملية بيع ناجحة لسندات بقيمة 12 مليار دولار. في الوقت نفسه، بدأت الاحتياطات الخارجية لدى مصرف قطر المركزي بالتعافي لتصل قيمتها إلى 24.7 مليار دولار في مايو، وتم استثمار ما يقارب 20 مليار دولار في العام 2017 لوقف التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. ومن المتوقع أن يبلغ الدين العام اعلى مستوياته عند 57.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ويتراجع لاحقا إلى 54.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

معنويات سوق الأوراق المالية إيجابية بشكل عام

سجّل مؤشر بورصة قطر اداءً جيدا حتى الآن في 2018، مرتفعاً بواقع 9.6٪ ليصل إلى 9.341 نقطة في الثالث عشر من يوليو. وقد تلقت البورصة دعما من التدفقات بفعل انضمامها لمؤشري «فوتسي» و«مورغان ستانلي» وقوة الثقة التي ظهرت على إثر ارتفاع أسعار الطاقة وتمكن قطر من مواجهة تبعات المقاطعة الدبلوماسية. وبالفعل، فقد ترجمت هذه المتانة في تصنيف وكالة «موديز» الائتماني طويل الأجل والنظرة المستقبلية للاقتصاد القطري التي رفعتها من سلبية إلى مستقرة مؤكدة تصنيفها عند Aa3، مستندة في تصنيفها هذا إلى قوة عدة عوامل كقوة صافي الأصول الخارجية وارتفاع دخل الفرد وارتفاع احتياطات الغاز الطبيعي.

لتمكين الأجيال المستقبلية من الخبرات المصرفية

بنك برقان يستعد للترحيب بالمتدربين الجدد في برنامجه الصيفي 2018

بنك برقان

أعلن بنك برقان، احد اكثر المؤسسات المصرفية استقطابا للطاقات الشبابية، عن ترحيبه بدفعة جديدة من المتدربين الذين سينضمون إلى برنامجه الصيفي لهذا العام، حيث يتيح البرنامج فرصة ثمينة لأجيال المستقبل من خلال اكتسابهم التجارب المهنية عمليا وفتح آفاق جديدة أمامهم في عالم الأعمال المصرفية. و هذا البرنامج مصمم خصيصا لطلبة المرحلة الثانوية الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 19 عاما، و يستمر لمدة أسبوعين من 5-16 أغسطس 2018.

ويجمع البرنامج المكثف الذي تنظمه إدارة التعلم والتطوير- التابعة لإدارة الموارد البشرية في بنك برقان بين التدريبين العملي والنظري، وسيضم 20 طالبا موهوبا تم اختيارهم من بين مجموعة كبيرة من المتقدمين. هذا ويتيح البرنامج أمام المتدربين فرصة فريدة للتعرف عن كثب على القطاع المصرفي، والاطلاع على مجموعة واسعة من المواضيع التي تتطرق إلى المهارات القيادية والعمل الجماعي والتفكير الإبداعي والخطابة العامة والخدمات المصرفية الحديثة. و ستكون لديهم ايضا الفرصة لخوض تجربة عملية في مجموعة من أفرع بنك برقان تحت إشراف مدراء و موظفين الأفرع و التعرف على كيفية التعامل مع العملاء. كما يعد برنامج التدريب الصيفي امتدادا للجهود التي يواصل البنك بذلها في مجال التعلم والتطوير التي تزود قادة المستقبل باتجاهات السوق الحديثة والخبرة المهنية اللازمة للنجاح في أي بيئة تنافسية. ويبدي بنك برقان التزامه نحو مواصلة تطوير و تعزيز المواهب الشبابية من خلال طرح المبادرات التعليمية المختلفة، الأمر الذي يساهم في ترسيخ دوره كمساهم في المجتمع الكويتي.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان أطلق برنامج التدريب الصيفي في العام 2002، واستمر منذ ذلك الحين بالحفاظ على دور رائد في تلبية احتياجات الأجيال الجديدة، من خلال توفير التدريب للشباب وتعريفهم على عالم الأعمال المصرفية. وتهدف هذه البرامج التدريبية إلى سد الفجوة بين الفصول الدراسية من جهة، وتجربة عالم الأعمال الحقيقي من جهة أخرى، كما تعزز استثمار قدرات ومواهب الطلبة وتمكينهم من مواكبة متطلبات سوق العمل وتطوير مهاراتهم الحالية. ويواصل بنك برقان مسيرة مساهماته في تطوير أفراد المجتمع، وخاصة الشباب، وتأكيد دوره كمؤسسة رائدة ملتزمة بتعزيز قدرات الشباب في السوق المحلي.

ويندرج دعم بنك برقان لمثل هذه المبادرات ضمن برنامج بنك برقان الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» «معا لنكون التغيير»، الذي يهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب المهمة والمؤثرة في المجتمع عبر تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال المبادرات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية. ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشيا مع مبادئ البنك، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، حيث ينسجم أسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع.

بسبب النزاعات التجارية القائمة حالياً

منظمة التجارة العالمية تحذر من فقد ملايين فرص العمل وضعف الاقتصاد العالمي

حذر مدير عام (منظمة التجارة العالمية) روبيرتو ازيفيدو من فقدان ملايين فرص العمل وضعف الاقتصاد العالمي جراء النزاعات التجارية القائمة حاليا بين مختلف اقطاب الاقتصاد والتجارة في العالم.

وقال ازيفيدو خلال مؤتمر صحفي امام اتحاد المراسلين الصحفيين المعتمدين لدى الامم المتحدة في جنيف (أكانو) ان «حل هذا النزاعات التجارية سياسي وليس تقني» لافتا الى ان اعلان الإدارة الامريكية فرض جمارك على وارداتها من الدول الاخرى اصاب النظام التجاري المتعدد الاطراف بتوترات.

ووصف ازيفيدو الوضع الراهن بانه «خطير جدا» وذلك بالنظر الى الشكاوى المقدمة للمنظمة والتصريحات التي تطلقها الدول الاعضاء متوقعا تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض القوة الشرائية في دول الاقتصادات القوية بمقدار الثلثين تقريبا.

واوضح «ان (منظمة التجارة العالمية) وجدت نفسها في مرمى نيران متبادلة في حرب تجارية نجمت عن وابل غير مسبوق من التعرفات الجمركية التي اعلنها الرئيس الامريكي وغذتها التحركات الانتقامية من جانب الصين تلتها بعد ذلك تهديدات مضادة بين كل من بكين وواشنطن».

واستدل على هذا التوتر وتوقعاته السلبية بإطلاق 75 تدبيرا مقيدا للتجارة الدولية في الفترة ما بين منتصف اكتوبر الماضي وحتى منتصف مايو هذا العام مع ملاحظة ظهور مؤشرات مماثلة لدول مجموعة ال20 وحدها ما سيؤدي الى العديد من الآثار السلبية.وفي الوقت ذاته دافع ازيفيدو عن (النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف) وابد السعي الى تحديثه وفق المعطيات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية على ان تقوم الدول الاعضاء بدورها في اصلاح المنظمة وتحديث ادائها.

روبيرتو ازيفيدو

وذكر «ان العديد من قادة الدول يدركون انهم بحاجة بالفعل الى حل الوضع لكن من الواضح ان هناك اختلاف في وجهات النظر حول افضل السياسات المناسبة لتعزيز النمو واستحداث فرص العمل» مبينا «ان الادارة الامريكية لديها وجهات نظر خاصة حول كيفية تحقيق ذلك الا انها ستثير جدلا داخل الولايات المتحدة».

كما حذر ازيفيدو من مغبة غياب قواعد لتنظيم التجارة العالمية تحترمها جميع الاطراف «لان ذلك من شانه ان يؤدي الى سيناريو أسوأ الحالات وهي تجارة دولية بدون قواعد اي عبر قانون الغاب الامر الذي سيؤثر بالسلب على تراجع الاستثمارات وضعف الاقتصاد على الصعيدين الاقليمي والدولي».بذكر ان الادارة الامريكية كانت قد اعلنت فرض جمارك على وارداتها من الحديد والصلب والالومينيوم بنسبة 25 و10 في المئة لكل منها على التوالي ما دفع الدول المتضررة الى اتخاذ اجراءات مضادة. وطالبت الاطراف المتضررة (منظمة التجارة العالمية) بالبت في قانونية الخطوة الامريكية وفق معايير المنظمة التي تدرس كذلك طلبا مماثلا من واشنطن التي تدافع عن حقها في حماية اقتصادها القومي.

بهدف تمكينهم من تعزيز أدائهم ومكانتهم التنافسية في السوق

«سامسونغ» تطلق برنامجاً خاصاً بموزعي الهواتف المتحركة لقطاع الأعمال في الكويت

أعلنت شركة سامسونغ الخليج للإلكترونيات، عن إطلاق برنامج شركاء سامسونغ المتميزين المصمم لموزعي الهواتف المتحركة لقطاع الأعمال في الكويت وتهدف الشركة من خلال إطلاق البرنامج الجديد إلى تحقيق فوائد مشتركة وتزويد شركاء سامسونغ في مجال الهواتف المتحركة بالعديد من التقنيات والحلول المبتكرة فضلاً عن مساعدتهم بخلق فرص مبيعات أكبر.

وسيحظى شركاء البرنامج بالعديد من الميزات التي تساعدهم على تعزيز مهاراتهم وخبراتهم في العمل. وتشمل هذه المزايا : حوافز ومكافآت مالية وصناديق تنمية السوق والترقيات والتدريب في الصف وعن طريق الانترنت بهدف تعزيز مهارات البيع و المهارات التقنية أيضا، إضافة إلى مزايا الدعم التسويقي كشعار شريك سامسونغ، الضمانات والفعاليات التسويقية. تم تصميم برنامج شركاء سامسونغ المتميزين في مجال الهواتف المتحركة لتعزيز أداء شركاء الأعمال وتزويدهم بمزايا تنافسية وتنمية خبراتهم المتخصصة.

وقال محمد غرايبة، المدير الإقليمي لوحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنقلة لقطاع الأعمال في شركة سامسونغ الخليج للإلكترونيات: « يشهد مجال الاتصالات المتنقلة في الكويت تطورات بوتيرة متسارعة، حيث تعتبر الكويت من بين أكثر الدول تطوراً على مستوى العالم في مجال التكنولوجيا. ونعتقد ان شركاءنا في في مجال الهواتف المتحركة يتمتعون بإمكانات هائلة لتعزيز تنافسيتهم على مستوى القطاع. ونسعى من خلال برنامجنا الجديد إلى تعزيز علاقتنا مع شركاء الأعمال في مجال الهواتف المتحركة لتمكينهم من تحقيق رؤاهم وتعزيز تنافسيتهم في السوق».

يوفر برنامج شركاء سامسونغ المتميزين امكانية الالتحاق بأكاديمية سامسونغ للهواتف المتحركة لقطاع الأعمال، والتي تقدم تدريبات في الصف وعن طريق الانترنت مع اسبقية معرفة معلومات عن الهواتف المتحركة من سامسونغ لتعزيز مهارات الشركاء وتمكينهم من تلبية احتياجات عملائهم بشكل افضل.